

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

قرار وزارى رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٨

وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

بعد الاطلاع على قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته ؛
وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحية واستغلالها ؛
وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير وتعديلاته ؛
وعلى قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء الصادر بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦
ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ؛
وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية وتعديلاته ؛
وعلى قانون التخطيط العمرانى الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢
ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛
وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة ؛
وعلى قانون حماية البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٩ بتعديل نطاق بعض
محافظات الجمهورية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الهيئة العامة
للتخطيط العمرانى وتعديلاته ؛

وعلى قرار اعتماد الحيز العمرانى لمدينة زفتى بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ ؛
وعلى موافقة المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الغربية بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٢
على المخطط الاستراتيجى العام لمدينة زفتى ، وموافقة السيد المحافظ عليه
بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٦ ؛

وعلى موافقة هيئة العمليات بوزارة الدفاع رقم (٣٠٧٤) بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٤
على المخطط الاستراتيجي العام لمدينة زفتى ؛
وعلى مذكرة السيد الدكتور المهندس رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة
للتخطيط العمراني في هذا الشأن ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يعتمد المخطط الاستراتيجي العام لمدينة زفتى بمحافظة الغربية طبقاً للتقرير والخريطة المرفقين ،
والذين أعدتهما الهيئة العامة للتخطيط العمراني ممثلة في المركز الإقليمي
لتخطيط التنمية العمرانية لإقليم الدلتا بالاشتراك مع الوحدة المحلية لمركز ومدينة زفتى .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠٠٨/٢/١٩

وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

أحمد المغربي